زوجة ومن اشترى زوجته او بعضها انفسخ نكاحه والخصوصية للشراء لا للملك
لو ملكها بصدقة او هبة او ميراث وكذلك لو ملكته بوجه من وجوه الوجوه واحد لهما
لما ان ملكها قبل البناء على المشهور وفي الجلاب لها نصفه لان الفرقة من قبله وابعده ابن
عبد السلام بانه فسخ لا طلاق والمشهور وجه الفسخ تعارض الحق وقد مر في النكاح ومن الجواز
الملك والنكاح لا يجتمعان واستثقل لك تزويج العبد ابنة سيده لان نكاحه فيه
فيفسخ باحتمالها ان توت ايهما فتسترق عقبه وقيل لانه ليس من مكارم الاخلاق وللا العبد
ولو كانت زوجته حينئذ حرة لانه معتبر بالرجال وسوء المكان فيها او بعضه واستثناه
ابن عبد السلام بان مقتضى التشطير ان يكون عليه واحدة وقط وللاق الحر ثلاث سواء كانت
زوجته حرة او امة وعدة الامة القرء ومن فيها بقيه رق يختار فان زوجها حر
او عبد او بعضه بان صوابه لهما من وهبه تسع مع انتهاء ابن القاسم بانا نعتبر بالاطهار بالحيض خلافا لابي حنيفة واجيب بان الحيضتين هي المقصود بالطهر بين دمائه اطلق الحيضة
الثانية على بعضها وهو من باب الطلاق الكل على البعض والمقصود من ذلك معلوم مما سلف
ومما سيأتي في العدة وذكر هذه هنا لم يرد عليها قوله وزنا بالعبد كالحر وتقيد
هذا بان ظاهره ان يطهر به الحر بكفره العبد وليس كذلك اذ لا يطهر العبد بالعتق
ولو اذن له السيد وبالاطعام ولو اذن على احد القولين واجاب بعضهم انه كالحر الا بان
واخر بانه انما يريد انه لا يشاطره في كفارته واما ما يكفر به ولا يكفر به مسكه اخرى
واخر بانه كالحر في الصوم والاطعام اذا اذن السيد على احد القولين واخر بانه كالحر في
صوم ثلاثة الكفارة عليه كما يتحمل الحر تحمل العبد.
قيل هذه ثمرة الرسالة واختلف في بيان المراد منها فقيل اعد الوارد
معاني الحد والطلاق لا يشاطره فيه ولفظ معاني زيد لاجل له وقال الزرعي بانه
بمعاني حقيقة الحد وهو منع ما قبله وبالاخر معاني الحدود وشرب الخمر لا تمنع من
الحد واذا علله الفقيه ابن عمران الطلاق والعدة لانه اذا ارضى زوجته بعد الثلاث
الثالثة تحد وكذلك اذا اوطيها في العدة وبالاخر معاني الحدود وهو الرجم فانه يجب
على الحر ولا يجب على العبد لعدم الاحصان فيه وفي الطلاق بمعنى ايجاد المعقود والايلاء لا
غير اخر بانها معاني بمعنى ان الحد كشرب الخمر فانه لا يحد فيه الا ربعين
عند ما لك اما من اتبع ليتزوجه لا يتزوجه عليه المجنون فانه اشرب سكران الشرهدي
واذا

Copyright © King Saud University